



P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: <https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index>



Democratic development and the reform movement of the British Conservative Party during World War II (1939-1945)

Dr. Dhamiaa Abdul Razzaq khudhair
Al-Mustansiriya University

Article Informations

Received: 1. 5. 2024
Accepted: 15.5. 2024
Published online: 1. 6. 2024

Corresponding author :
Name Dhamiaa Abdul Razzaq
Mustansiriya University
Email: dr.dhamiaa@yahoo.com

Key Words:
Conservatives, free,
workers, economic

ABSTRACT

The economic aspect is of great importance to the countries of the world in general and advanced in particular, because it affects all its joints directly or indirectly, as it is one of the important tools and mechanisms for that country in order to achieve political and social stability for it, in order to provide the appropriate pillars of economic policies in general for the sake Carrying out the main tasks required of her on economic stability. Sticking the study of economic conditions is one of the topics that carry a very important specificity, especially in a country like Britain, which adopts liberal and capitalist ideas represented by the ideology of the Conservative Party, and socialist ideas adopted by the Labor Party, and the importance of the issue was able to make both parties represent the poles of politics in the contemporary history of Britain . Especially that at the beginning of the twentieth century and the increase in the influence of the working class and the spread of socialist ideas, a third party appeared (the Labor Party), which remained the role of the third power in the country, but it was enabled the events of the First World War, and the results that resulted from them at the social and economic levels from winning the legislative elections The public, for the first time, in 1924, after it was accounted for with the support and support of the overwhelming majority of the Liberal Party supporters who contributed to the transformation of a party into a major force in the country alongside the Conservative Party



التطور الديمقراطي وحركة الإصلاح لحزب المحافظين البريطاني
اثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)
د. ضمياء عبد الرزاق خضير | الجامعة المستنصرية - كلية الآداب

الملخص

ان الجانب الاقتصادي يحظى بأهمية كبيرة عند دول العالم عامة والمتقدمة خاصة، لأنه يؤثر بكل مفاصلها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما انه يعد احد الأدوات والآليات المهمة لتلك الدولة من اجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لها، وذلك لتوفير الركائز الملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة من اجل القيام بأداء ما اوجب عليها من مهام رئيسة يستند عليها الاستقرار الاقتصادي. فالتصدي لدراسة الأوضاع الاقتصادية يعد من المواضيع التي تحمل في طياتها خصوصية بالغة الأهمية وخاصة في بلد مثل بريطانيا، التي تتبنى أفكارا ليبرالية ورأسمالية تمثلت بأيديولوجية حزب المحافظين، وأفكارا اشتراكية تبناها حزب العمال، وتمكن أهمية الموضوع في أن كلا الحزبين يمثلان قطبيي السياسة في تاريخ بريطانيا المعاصر. لاسيما وان ومع بداية القرن العشرين وازدياد نفوذ الطبقة العاملة وانتشار الأفكار الاشتراكية ظهر حزب ثالث هو(حزب العمال)، الذي بقى يحتل دور القوة الثالثة في البلاد إلا ان مكنته أحداث الحرب العالمية الأولى، والنتائج التي تمخضت عنها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من الفوز بالانتخابات التشريعية العامة، للمرة الأولى، في عام1924، وذلك بعد أن استأثر بتأييد ودعم الأغلبية الساحقة من أنصار حزب الأحرار والذين ساهموا في تحول حزب الى قوة رئيسة في البلاد الى جانب حزب المحافظين.

الكلمات الافتتاحية (المحافظين ، الأحرار، العمال، الاقتصادية)

المقدمة

تأسست في بريطانيا العديد من الأحزاب السياسية منذ نشأتها كدولة ذات سيادة وكان لكل منها برنامجها وأهدافه ونشاطه في المجتمع البريطاني فضلا عن تأثيره في الحياة السياسية والاقتصادية من خلال الشعارات والبرامج التي يطرحها في الدورات الانتخابية ومن ثم يتحدد نجاحه أو فشله على مقدار تطبيقها على أرض الواقع.

ومع بداية القرن العشرين وازدياد نفوذ الطبقة العاملة وانتشار الأفكار الاشتراكية بتأسيس حزب ثالث هو (حزب العمال)، الذي بقى يحتل دور القوة الثالثة في البلاد إلا أن مكنته أحداث الحرب العالمية الأولى، والنتائج التي تمخضت عنها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من الفوز بالانتخابات التشريعية العامة، للمرة الأولى، في عام 1924، وذلك بعد أن استأثر بتأييد ودعم الأغلبية الساحقة من أنصار حزب الأحرار وبذلك تحول حزب العمال إلى قوة رئيسية في البلاد إلى جانب حزب المحافظين أما حزب الأحرار فقد أخذت مكانته تضعف تدريجيا بعد أن تحول قسم آخر من أنصاره لتأييد حزب المحافظين.

كما أن الجانب الاقتصادي يحظى بأهمية كبيرة عند دول العالم عامة والمتقدمة خاصة، لأنه يؤثر بكل مفاصلها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنه يعد أحد الأدوات والآليات المهمة لتلك الدولة من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لها، وذلك لتوفير الركائز الملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة من أجل القيام بأداء ما أوجب عليها من مهام رئيسية يستند عليها الاستقرار الاقتصادي. فالتصدي لدراسة الأوضاع الاقتصادية يعد من المواضيع التي تحمل في طياتها خصوصية بالغة الأهمية وخاصة في بلد مثل بريطانيا، التي تتبنى أفكارا ليبرالية ورأسمالية تمثلت بأيديولوجية حزب المحافظين، وأفكارا اشتراكية تبناها حزب العمال، وتمكن أهمية الموضوع في أن كلا الحزبين يمثلان قطبي السياسة في تاريخ بريطانيا المعاصر.

يهدف البحث الموسوم " التطور الديمقراطي وحركة الإصلاح لحزب المحافظين البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)"، إلى بيان الحرية الانتخابية للشعب البريطاني. قسم البحث إلى أربعة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر، عالج المبحث الأول، الأحزاب السياسية في بريطانيا وكيف تكونت ومن هي أهم حزبين فيها. كما تناول المبحث الثاني هيكلية حزب المحافظين كونه من أقوى الأحزاب السياسية في بريطانيا وهو من تصدر الحكم إنشاء الحرب العالمية الثانية. أما المبحث الثالث فقد

تضمن أهم الأوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا 1939-1945. فيما اخذ المبحث الرابع كيفية وصول حزب العمال إلى رئاسة الوزارة عام 1945.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية في بريطانيا

تميزت بريطانيا بوجود العديد من الأحزاب السياسية، إلا إنها كانت من الدول التي تتمتع بنظام الحزبين (الأحرار، المحافظين) الذي يقوم على وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان من أجل الوصول إلى السلطة.⁽¹⁾ إذ كان يتنافسان لاستقطاب اكبر عدد من الجماهير ويحرصان على أن يكون برنامجهما يستجيب للمصالح العامة التي تخص عامة الشعب البريطاني، فضلا عن تبنيهما دورا في المواقف السياسية التي تخص سياسة المملكة ككل. ولكن رغم سيطرتهم على الحياة السياسية إلا أن نظامهم لم يمنع من نشوء أحزاب أخرى في الدولة، لكنها تكون ذات تأثير ضعيف في اتجاهات الرأي العام، إلا أن وجودها أمر طبيعي ما دام النظام السياسي قائم على تعدد الأحزاب لضمان حرية الرأي وحرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة. لذا فان وجود هذه الأحزاب الصغيرة إلى جانب الحزبين الكبيرين أمر طبيعي في معظم الدول ومنها بريطانيا⁽²⁾.

يرجع تاريخ الحركة الحزبية في بريطانيا إلى بداية القرن السابع عشر حين أخذت تتبلور داخل صفوف البريطانيين عامة، والبرلمان خاصة اتجاهات ومواقف فكرية وسياسية معبرة عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية لكل من الطبقتين الارستقراطية والبرجوازية، ومن أهم القضايا التي كانت مطروحة آنذاك: الموقف من قضية الإصلاح الديني وتسامح تجاه المذاهب الدينية المختلفة، والموقف من علاقة البرلمان بالملك. وهنا انقسمت الاتجاهات الفكرية والسياسية إلى حزبين متعارضين هما التوري الذي تبني الاتجاه المحافظ للطبقة الارستقراطية والذي عرف فيما بعد بحزب المحافظين، وحزب الويكر الذي تبني الاتجاه الليبرالي التحرري للطبقة البرجوازية، والذي عرف بحزب الأحرار⁽³⁾.

بعد إن تحول المجتمع البريطاني إلى مجتمع عمالي وظهور طبقة عمالية مؤثرة على الرأي العام، تمكن هذه الفئة من تكوين حزب خاص بهم أطلق عليه حزب العمال والذي تمكن بسبب قاعدته الجماهيرية من إن يحل محل حزب الأحرار، وبذلك تحول من حزب

(1) اندريه هوريو، القانون السياسي والنظم السياسية، ترجمة علي مقلد، بيروت، 1947، ص 174.

(2) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان،

2004، ص221.

(3) المصدر نفسه، 228.

ذو أقلية إلى حزب حاكم في البلاد، ففي عام 1942 تمكن من الوصول إلى سدة الحكم. وبدأ منذ ذلك الحين يتبنى ويتصدر المواقف السياسية في بريطانيا، فمنذ عام 1945 ولغاية عام 1979، بقى نظام الحزبين هو الصفة الغالبة على الساحة السياسية البريطانية، على الرغم من وجود اثنا عشر حزبا. ولكن خلال هذه المدة كان حزب المحافظين قد تولى السلطة ثمان مرات من حكومة ونستون تشرشل (Winston Churchill) (1940-1955)، إلى حكومة ألك دوكلاس هوم (Alec Douglas-Home) (1963-1965). ولكن على الرغم من انحسار دائرة التنافس الانتخابي في إطار الحزبين الرئيسيين، إلا أن استمرار الأحزاب الصغيرة يتيح الفرصة للآراء المتباينة والاتجاهات السياسية المتعددة سواء كانت انفصالية أو قومية للتعبير عن موقفها⁽⁴⁾.

ان الأحزاب السياسية في بريطانيا تتمتع بتأثير واضح وفعال على مجمل الحياة السياسية البرلمانية، لذلك نجد أن النظام البرلماني البريطاني يعمل وفق هذه الثنائية الحزبية، التي تتميز بالتزامها بالاقتراع في مجلس العموم والذي يعطي بدوره قوة للحكومة ولرئيسها الذي هو من حزب الأغلبية، وبالمقابل تأخذ أحزاب المعارضة ذات القوة من خلال التزامها بالاقتراع لان الأحزاب السياسية مهما كانت قوتها هي في الأساس منظمات مكرسة للعمل السياسي⁽⁵⁾.

يبدو ان تحديد أو معرفة النظم الحزبية في الدول من جهة أنواعها وأسباب تعددها، لا يمكن تحديده من دون معرفة كيفية نشأة الحزب، لأنه بشكل عام تختلف كيفية نشأة الحزب السياسي تبعا لأسباب ظهوره، فهناك أحزاب ترتبط نشأتها بالبرلمان أو التجارب الانتخابية، أو بظهور منظمات شبابية أو جمعيات فكرية. ومما تجر الإشارة إليه أن الأحزاب البريطانية تسيطر بشكل شبه مطلق على مختلف القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية⁽⁶⁾.

المبحث الثاني: هيكلية حزب المحافظين البريطاني

(4) حافظ علوان حمادي، النظام السياسي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان، 2001، ص 84.

(5) المصدر نفسه، ص 100.

(6) وليام روبسن، النظام الحكومي في بريطانيا العظمى، ترجمة شفيق عبد العظيم، القاهرة، 1937، ص 52.

تعود نشأة حزب المحافظين إلى منتصف القرن السابع عشر، والتي تولى ومنذ نشأته مهمة الدفاع عن الكنيسة الانكليكانية⁷ وامتيازات الملكية. وقد مرا بتطورات عديدة، ففي الاجتماع الذي عقد بلندن في الثاني من كانون الثاني عام 1867، قرر إنشاء اتحاد بين الجمعيات المحلية أطلق عليها الاتحاد الوطني للجمعيات المحافظة الدستورية، ومنذ ذاك الحين يمكن القول انه عرف رسميا كحزب سياسي. وفي نهاية القرن التاسع عشر اصبح ذات هيكلية حزبية جاهزة وله تنظيم جماهيري وتمثيل انتخابي يؤمن له الأصوات الشعبية. وبذلك، أصبح من أقوى الأحزاب التي تسعى إلى السلطة⁽⁸⁾.

وعموما فالتنظيم الحزبي في بريطانيا ككل يخضع لإدارة الحزب الذي يؤمن علاقته بالإدارة الحكومي، والإدارة هذه تكون في يد زعيم الحزب الذي يتصرف بكتلته البرلمانية، أي ان الزعيم والكتلة هما اللذان يمارسان السلطة حسب الصيغة الحكومية، فيصبح زعيم الحزب الفائز رئيسا للوزراء، وباقي أعضاء الحزب يشتركون في الحكومة المشكلة، والكتلة البرلمانية تساند الحكومة في البرلمان. وقد تزعم حزب المحافظين حركة الإصلاح في بريطانيا منذ تأسيسه. ويعد كل من بنجامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli) (1804-1880)، والسير روبرت بيل (Robert Peel) (1788-1850)، من ابرز زعماء حزب المحافظين في القرن التاسع عشر⁽⁹⁾.

أن أهم عقيدتان لحزب المحافظين، اولهما حماية الملكية وإبقاء الإمبراطورية البريطانية تحت التاج، والثانية انه لا يؤمن بالمساواة الاقتصادية. أما ما يخص تنظيمه فهو على درجة عالية من القوة، وترجع قوته باعتماده على الكنيسة والتاج ومجلس اللوردات، لذلك فانه يتلقى مساعدته من طبقة الأغنياء والكنيسة⁽¹⁰⁾.

وفيما يخص انتخاب زعيم الحزب فيتم عن طريق اجتماع يسمى بـ اجتماع الحزب، والذي يتكون من كل الأعضاء في مجلس العموم ومجلس اللوردات الذين يتلقون تعليماتهم من لجنة المراقبة في الحزب، وان من تتم الموافقة عليه رسميا يسمح له بالترشح في الانتخابات البرلمانية في المستقبل. وعندما يتسلم الحزب الحكم يقوم اجتماع الحزب بتعيين

⁷ الكنيسة الانكليكانية:

(8) سيدني بايلي، الديمقراطية البرلمانية الانكليزية، ترجمة فاروق يوسف احمد، القاهرة، 1970، ص 162.

(9) نبيلة عبدالحليم كامل، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، بيروت، 1977، ص 72.

(10) وليم روبسن، المصدر السابق، ص

الشخص الذي يختاره الملك رئيسا للوزارة وزعيما للحزب، أما عندما يكون الحزب معارضا فان أعضائه يرشحون زعيما منهم لرئاسة مجلس العموم البريطاني⁽¹¹⁾. يعتمد حزب المحافظين على ثلاثة أصناف من المنظمات هي:

1- الاتحاد الوطني للمنظمات المحافظة الاتحادية: تأسس عام 1867، وهو اتحاد فدرالي على مستوى الدوائر الانتخابية مهمته الاتصال المباشر بالجمهور، وخلق جمعيات محافظة تشكل الخلية الأساسية للحزب والتي يتم من خلالها تطويع المنتسبين الذين يصبحون أعضاء في الحزب من اجل الاشتراكات الحزبية. كما يكون للاتحاد لجنة مركزية مكونة من خمسة عشر عضوا، وتجتمع هذه اللجنة كل شهرين⁽¹²⁾.

2- الفروع الإقليمية: تعمل هذه الفروع على تنسيق مع الدائرة المركزية ومع عضو البرلمان من اجل المنطقة الانتخابية التي يرجع إليها العضو في الحزب، وتتسم العلاقة بين الفروع الإقليمية والدائرة المركزية بأنها علاقة قوية ومنظمة. أن الهدف الرئيس للتنظيم المحلي هو تحسين أنتاج العمل في الدوائر الانتخابية، أما بمعالجة القضايا المشتركة لدوائر المنطقة أو بدعم الجمعيات المحلية التي تعاني صعوبات أما عمل الحزب على الصعيد الإقليمي فلا يقتصر على مهام الجمعيات، لان الاتحادات الإقليمية لها سلطة إصدار القرارات كما لها حق مستقل في تمثيل مستقل في قلب اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني⁽¹³⁾.

3- الفروع المركزية: التي تتكون من ثلاث أجهزة أساسية، المؤتمر السنوي، المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية⁽¹⁴⁾.

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا 1939-1945

كان لقيام الحرب العالمية الثانية عام 1939 وما تبعها من آثار سياسية واقتصادية تركت بصمة مهمة ومؤثرة في عموم الساحة البريطانية، وتعد استقالة زعيم حزب المحافظين ورئيس الوزراء آرثر نيفيل تشمبرلن (Arthur Neville Chamberlain) (1869-1940) في العاشر من أيار 1940، من ابرز التغيرات التي شهدتها الساحة

(11) سدني بايلي، المصدر السابق، ص 165.

(12) احمد حامد الافندي، النظم الحكومية، الكويت، 1972، ص 158.

(13) المصدر نفسه، ص 160.

(14) المصدر نفسه، ص 165.

السياسية البريطانية، وذلك على اثر الانتكاسات العسكرية التي تكبدتها قوات الحلفاء في الحرب ولاسيما القوات البريطانية. ففي تلك الأثناء انخفضت شعبية تشمبرلن بعد احتلال المانيا لدول الدنمارك والنرويج، فضلا عن مهاجمتها لوكسمبورغ وهولندا وبلجيكا والسيطرة عليهم، واعداد خطة لاحتلال بريطانيا. ونتيجة لذلك، قدم النائب العمالي هيربرت موريس (Herbert Morrison) (1888-1965)، في آذار 1940 مشروع يقضي بحجب الثقة عن حكومة المحافظين بزعامة تشمبرلن، عند ذلك اوعز ملك بريطانيا جورج السادس (George VI) (1895-1952) في العاشر من أيار 1940، إلى ونستون تشرشل بتشكيل حكومة ائتلافية تضم المحافظين، العمال، والأحرار. وبالفعل شكل تشرشل الحكومة في العشرين من آذار 1940⁽¹⁵⁾.

ضمت حكومة تشرشل عناصر من حزب المحافظين والأحرار والعمال، وقد استبعد العناصر اليمينية واليسارية المتطرفة، وفي الرابع عشر من تموز من العام ذاته شكل تشرشل مجلسا للحرب، الذي كان عبارة عن حكومة حرب مصغرة ضمت خمسة أعضاء من خارج التشكيلة الوزارية لحكومته، لكي يتفرغوا للمجلس والإدارة اليومية للحرب، كان من المقرر ان يجتمع مجلس الحرب يوميا لمتابعة تطورات الحرب وتداعياتها. ولم يكتفي تشرشل بالأعضاء الخمسة، لذلك دعا خمسة إضافيين من ابرز سياسيي بريطانيا للانضمام لهذا المجلس وهم كل من وزير الخارجية الأسبق من حزب المحافظين أدور وود هاليفاكس (Wood Halifax) (1881-1959)، زعيم حزب العمال كليمنت اتلي (Clement Attlee) (1883-1967)، عضو حزب العمال آرثر غرينوود (Arthu Greenwood) (1880-1954)، وأمين مجلس الوزراء تشمبرلن، وتشرشل الذي كان يشغل وزير دفاع فضلا عن رئاسته للوزارة⁽¹⁶⁾. يبدو ان تشرشل ارد من جمع كل هؤلاء المخضرمون بالسياسة البريطانية للخروج من مأزق وتداعيات الحرب باقل الخسائر، على الرغم من انتصارهم فيها.

أخذت الحكومة الجديدة على عاتقها إعادة بناء وهيكلية الاقتصاد البريطاني، وبادر حزب المحافظين إلى عقد اجتماعات مع اتحادات نقابات العمال، التي كانت تطالب

(15) نشأت كامل محمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (1945-1951)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية جامعة بغداد، 1996، ص 101.

(16) نشأت كامل محمد، المصدر السابق، ص 126.

بضرورة تخطي الأزمة للحفاظ على وحدة بريطانيا ضد الغزو الألماني. إلا أن تأثيرات مجريات الحرب بدأت تظهر على الاقتصاد البريطاني، ولا سيما في النصف الثاني من عام 1940 عندما وافقت الحكومة الأمريكية على بيع ما يقارب مليون بندقية وأربعة وثمانون مدفع رشاش، وقد دفعت بريطانيا ثمن الأسلحة نقدا مما اثر على أوضاعها المالية⁽¹⁷⁾.

واجهت حكومة تشرشل تحديات جدية على الصعيد الداخلي، لاسيما بعد دخول إيطاليا الحرب في العشرين من حزيران 1941 إلى جانب دول المحور، وبدخلها فتحت جبهة جديدة ضد بريطانيا في مناطق القرن الأفريقي (الصومال، اثيوبيا)، اذ فرض ذلك على الحكومة البريطانية تقديم المزيد من المقاتلين والإنتاج الحربي من اجل إدامة زخم الحرب، وعكست هذه الزيادة صعوبات جديدة على نطاق الجبهة الداخلية تمثلت في ارتفاع الأسعار ولا سيما المواد الأساسية، وفي الوقت ذاته اختفت العديد من السلع الاستهلاكية مثل السكر والزيت، مما دفع الحكومة بدعوة المواطن إلى التقنين في استهلاك تلك المواد⁽¹⁸⁾.

كان لارتفاع معدلات البطالة في بريطانيا سببا في دعوة الأحزاب البريطانية إلى نقاش سياسي الهدف منه رفع مستوى المعيشة، فضلا عن الدعوة إلى رفع الأجور وتوجيه الجهود نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. كما أن الحصار الاقتصادي التي استخدمته ألمانيا ضد السفن العسكرية والمدنية البريطانية، والذي كان الهدف منه تقييد الصناعة البريطانية ومن ثم تجويع الشعب البريطاني، وبسببه واجهت الحكومة البريطانية أزمة في امدادات الغذاء الأمر الذي اضطرها إلى أن تستورد ما يقارب عشرون مليون طن من المواد الغذائية عن طريق البر⁽¹⁹⁾.

حاولت الحكومة البريطانية رآب صدع الانتكاسات المتكررة التي أصابت الاقتصاد البريطاني، فدعت إلى تشكيل لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء في المجال الاقتصادي والاجتماعي وترأس هذه اللجنة الخبير الاقتصادي وليم بيفريدج (William Beveridge) (1879-1963)، والذي شرع بكتابة تقرير يشخص فيع حالة الضعف والتدهور التي ألمت بالاقتصاد البريطاني، وبرز ما جاء في التقرير هو أن على الحكومة أن توفر نظام شامل للتأمين والضمان الاجتماعي والاقتصادي لكل أفراد المجتمع، كما ألزمها بتقديم

(17) خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، الموصل، 1988، ص 404.

(18) نشأت كامل محمد، المصدر السابق، ص 129.

(19) خليل علي مراد وآخرون، المصدر السابق، ص 409.

إعانات أسبوعية ودفع مستحقات مالية إلى العاطلين عن العمل، فضلا عن المرضى والمتقاعدين والأرامل، وبذلك طالب بتوفير الحد الأدنى من العيش للفرد البريطاني⁽²⁰⁾.

في تلك الاثناء قدم رئيس الوزراء مقترحا للسيطرة على ارتفاع الأسعار وذلك من خلال خفض تكاليف الإنتاج فاقترح طريقتان، الأولى أن بإمكان قطاع الصناعة إعادة تنظيم وترشيد الإنتاج والتوزيع إلا أن تلك الطريقة كانت تحتاج إلى وقت طويل ورأس مال، أما الطريقة الثانية تخفيض أجور العمال الذي تعد من أسرع الطرق التي اتبعتها حكومة المحافظين لأنه لم يكن ممكنا تخفيض الأسعار من دون تخفيض الأجور. وفي الثالث من حزيران 1943، قدم وزير الخارجية ارنست بيفين (Ernest Bevin) (1881-1951) مشروعا الى مجلس العموم لامتناس حالة التذمر والفوضى التي اصابته النقابات العمالية من جراء سوء وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والذي نص: "إن العمال الذين يعملون في المطاعم والمقاهي والفنادق يحصلون على مخصصات بدل طعام وأجور كاملة عن أيام العطل والأعياد التي يعملون فيها". ولكن عندما عرض المشروع للتصويت في مجلس العموم رفض لاسيما من الأحزاب المعارضة، التي اعتبرته لا يقدم شيئا لمعالجة ما كانت تمر به البلاد⁽²¹⁾

في الثامن من آذار 1945، عرض تشرشل رغبته بالإبقاء على الائتلاف في الحكم لحين انتهاء الحرب، غير ان رغبته تلك لقيت معارضة من قبل حزبه وحزب العمال الذي قام في الحادي والعشرين من آذار بعقد مؤتمر والذي جاء في بيانه الختامي "أن حزب العمال لا يستطيع البقاء في الحكم لحين تحقيق النصر على اليابان، وإن أقصى مدة يستطيع البقاء فيها هي نهاية تشرين الأول من العام القادم⁽²²⁾.

المبحث الرابع: حزب العمال ورئاسة الوزراء عام 1945

مع ظهور بوادر انتهاء الحرب العالمية الثانية في ايلول عام 1945، قرر حزب العمال الانسحاب من الحكومة الائتلافية بزعامة تشرشل، الأمر الذي عجل في إجراء الانتخابات. فما كان على الملك جورج السادس الا ان يأمر بحل مجلس العموم البريطاني

(20) احمد عادل ، الاشتراكية وحزب العمال البريطاني، القاهرة، ص 52.

(21) نبيلة عبدالحليم كامل، المصدر السابق، ص 165.

(22) نشأت كامل محمد، المصدر السابق، ص 170.

لا سيما وان بعد ان وضعت الحرب أوزارها كانت معظم الدول الأوروبية مدمرة تقريبا وفي كل نواحي الحياة، وكان الإنتاج الصناعي قد هبط إلى أدنى مستوياته، لذلت سعت كل الدول الأوروبية عامة وبريطانيا خاصة إلى ضرورة رفع ومعالجة الوضع الاقتصادي الذي أصبح ضرورة ملحة لترميم ما خلفته الحرب⁽²³⁾.

في هذه الأثناء جرت الانتخابات البرلمانية في بريطانيا في الخامس من تموز واستمرت لغاية الثاني عشر منه 1945، وأسفرت عن فوز حزب العمال بـ (388) مقعدا من بين (640) مقعدا التي مثلت كل الأحزاب السياسية في مجلس العموم البريطاني. لعبت عوامل عدة في مساعدة حزب العمال على تحقيق التفوق في الانتخابات، كان في مقدمتها الانجازات السياسية والاقتصادية التي تحققت خلال الحكومة الائتلافية، فضلا عن ذلك كان للبرنامج الانتخابي دورا في توجه الناخبين إلى صناديق الاقتراح للإدلاء بأصواتهم لصالح حزب العمال، إذ كان برنامجهم يحمل شعارات لتحقيق العمالة الكاملة للخدمات الصحية التي تمويلها الضرائب، فضلا عن احتضانهم لسياسة النظرية الاقتصادية الكثرية ودعوتهم إلى تبني سياسة دولة الرفاه والحفاظ على قوة شرائية عالية من خلال رفع الأجور وتوفير الخدمات الاجتماعية والتأمين وتخفيض الضرائب على الفئات ذات الدخل المحدود⁽²⁴⁾.

كانت هزيمة المحافظين مفاجأة لهم وقاسية، لذا صرح تشرشل قائلا: "لم افهم حقيقة ما وقع في الجزر البريطانية، فلقد جاء رأي الغالبية من الجنود مفاجأة لي تمام المفاجأة". واستطرد منتقدا حزب العمال قائلا " لا بد أن أقول لكم إن السياسية الاشتراكية هي سياسة بغیضة ودخيلة على الأفكار الاقتصادية البريطانية القائمة على حرية العمل"⁽²⁵⁾.

لم يكن انتقاد تشرشل عقبة في طريق العمال، إذ شكل زعيم حزب العمال كليمنت اتلي الوزارة العمالية الأولى ، الذي عبرت عن نهجها في تيسير شؤون الدولة، لإنقاذ البلاد من حالة الفوضى التي باتت تعاني بريطانيا وشعبها منها والذي ألقى باللوم على حكومة

(23) ه. أ. ل. فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ترجمة احمد نديب هاشم، وديع الضبع، القاهرة، 1993، ص

(24) بيداء حنون عباس، الولايات المتحدة وبريطانيا دراسة في العلاقات الاقتصادية، والعسكرية 1945-1952،

رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2010، ص 46.

(25) احمد عادل، المصدر السابق، ص 105.

المحافظين الذين أوصلوا البلاد إلى الحرب، لذا توجهت أصواتهم إلى حزب العمال رغبة منهم في تغيير أوضاع البلاد⁽²⁶⁾.

ورثت الحكومة الجديدة تبعات اقتصادية كبيرة، لان الاقتصاد البريطاني كان سيطر عليه التضخم والذي أصبح من أكثر المشاكل التي يعاني منها بعد الحرب العالمية الثانية، ففي عام 1945 ارتفع التضخم إلى أكثر من 24% وكانت نقابات العمال من أكثر فئات المجتمع البريطاني ضرارا، لذا أخذت النقابات العمالية تطالب بتوظيف أكثر للعمال مع زيادة في الأجور الأمر الذي استجابت له حكومة حزب العمال في منتصف عام 1946، فمنحت عمال المناجم زيادة في الأجور بنسبة 29% الأمر الذي دعا رئيس الوزراء أن يأخذ على عاتقه منذ بداية تسلمه المنصب بالتأكيد على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي عن طريق سن مجموعة من القوانين التي حاول من خلالها معالجة الركود الذي أصاب الاقتصاد البريطاني كما سعى في الوقت نفسه إلى إعادة هيكلة وبناء الاقتصاد البريطاني الذي انهار من جراء العمليات الحربية وما تعرض له من دمار شبه شامل، والتي كلفت بريطانيا ما يقارب أربعة عشر مليار جنيه إسترليني كما أدت الحرب إلى ارتفاع الديون الخارجية لبريطانيا إلى خمسة مليارات جنيه إسترليني، في الوقت التي لم تبلغ صادرات بريطانيا في عام 1945 إلا ثلث حجم صادراتها لعام 1938 وذلك بسبب الخسائر التي لحقت بالأسطول التجاري البريطاني الذي فقد ثلثي عدده تقريبا. مما شكل ذلك خطر كبير على الاقتصاد البريطاني وأصبحت بالتالي منذ أكثر من قرن دولة مدينة، وعلى اثر هذه التداعيات اخذ المهتمون بالشأن الاقتصادي والمالي البريطاني يعملون على وضع ركائز اقتصادية جديدة تهدف إلى ضغط النفقات العامة للدولة وتقليص الواردات وزيادة الصادرات⁽²⁷⁾

كانت من أولى المهام التي اضطلعت بها الحكومة العمالية هي قضية التأمين التي كانت من أهم الأهداف التي ركز عليها الحزب في حملته الانتخابية، وبالفعل تم تأمين بنك انكلترا الوطني، فضلا عن تأمين خطوط السكك الحديدية والتي كانت خاضعة سابقا للقطاع الخاص، كما قامت بتأمين مناجم تعدين الفحم في عموم بريطانيا والمرافق العامة والصناعات الثقيلة. فقد سعت حكومة كلمنت إلى إنشاء دولة الرفاهية الشاملة التي كان

(26) نشأت كامل محمد، ص 182.

(27) عادل احمد، المصدر السابق، ص 196.

من ضمنها إنشاء خدمة الصحة الوطنية الذي أعطت الحق لجميع المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية مجاناً⁽²⁸⁾.

على الرغم من إجراءات الحكومة البريطانية لتحسين الواقع المعيشي إلا أنها في الوقت نفسه لم تكن قادرة على تحمل هذا التغير المفاجئ والجذري على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لذلك اضطرت إلى خفض جزء كبير من النفقات العامة، وتزامن ذلك مع بدء منح الاستقلال لكثير من المستعمرات البريطانية التي كانت خاضعة للتاج البريطاني بدءاً من الهند وباكستان عام 1947 وبروما وسيلان خلال الأعوام 1948-1949 إذا شكلت تلك المستعمرات عبء وضعف من الناحيتين المادية والمعنوية للحكومة البريطانية⁽²⁹⁾.

الخاتمة

من خلال متابعة التطورات التي شهدتها بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، يمكن إن نستخلص بعض النتائج التي فرضت وضعا اقتصاديا صعبا على الوضع الداخلي البريطاني أدى بالتالي إلى تغيرات طارئة على الساحة السياسية البريطانية. كما إن نتيجة للخسائر الكبيرة التي منيت بها دول الحلفاء ومن ضمنها بريطانيا الأمر الذي أدى إلى انخفاض شعبية حكومة تشمبرلين المحافظة ومن ثم استقالته مما دفع بملك بريطانيا الإيعاز إلى زعيم حزب المحافظين تشرشل لتشكيل حكومة ائتلافية. كما

⁽²⁸⁾ بيداء حنون عباس، المصدر السابق، 196.

⁽²⁹⁾ المصدر نفسه، ص 205.

واجهت هذا الحكومة أوضاع صعبة تمثلت في مواجهة الخطر الألماني من جهة وتردي أوضاع بريطانيا من جهة أخرى.

كما تبين لنا أن من أسوء الأزمات التي واجهتها الحكومة البريطانية هي قضية حرب الغواصات التي نجحت فيها ألمانيا إلى حد بعيد واستطاعت القضاء على الإمدادات الغذائية والعسكرية التي كانت تصل إلى بريطاني عن طريق البحر الأمر الذي نتج عنه تدهور كبير في أوضاعها الداخلية. وقبل نهاية الحرب قرر حزب العمال الانسحاب من الحكومة الائتلافية الأمر الذي عجل من إجراء الانتخابات البرلمانية وفوز حزب العمال وذلك في آذار 1945 والسبب يعود إلى البرنامج الانتخابي الذي تضمن الوعود لتحقيق العمالة الكاملة، وإنشاء دولة الرفاهية.